سوف يختل لصالح هذه الدول؛ فالجيش الأردني بمفرده يملك ٧٠٠ دبابة من طراز «باتون» و«سنتوريون»، و١٢٠٠ مجنزرة و٥٥٠ مدفعاً، بينها مدافع من عيار ١٥٥ مم و٢٠٣ مم. وتضم قواته الجوية ١١٠ طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز أف ــ ١٠٤ وأف ــ ٥ إي، وأف ــ ٥، وأف ــ ٥ بي، وعشرين طائرة هليكوبتر من طراز «الوات» و١٥ طائرة نقل (١٣٠ سي و٢١٢ سي). وبنى الاردنيون جهازاً للسيطرة والمراقبة يعتبر من أحدث الأجهزة المتقدمة. وهم يمتلكون اليوم محطات رادارية ومواقع للإشراف مزودة بآلات حاسبة ومطارات جديدة بكامل معداتها العسكرية. ووقع الأردن، في نهاية عام ١٩٧٩، اتفاقية مع بريطانيا للحصول على ٢٧٥ دبابة من طراز «شيفتن» بقيمة ٤٠٠ مليون دولار (يئير عميكام، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/٢/١٦). وتعلق المصادر الاسرائيلية على ذلك قائلة: إذا تمت الصفقة الأميركية المقترحة مع الأردن، فإن ذلك سوف يسبب خللاً في الميزان العسكري بين اسرائيل والأردن. وان أية إضافة تطرأ على سلاح الجو الأردني ستؤدي إلى «زيادة المشاكل الأمنية لإسرائيل في المنطقة». وتضيف: إنه ليس سراً أن انطلاق طائرة أردنية من مطار أردني ووصولها إلى المراكز السكانية لا يستغرق أكثر من بضع دقائق، وأن إضافة الطائرات الحديثة من طراز أف ــ ١٦ «سيشكل حتماً مشكلة جوية لإسرائيل» (**المصدر نفسه**). أما صواريخ أرض ــ جو من طراز «هوك» المتحركة، فإنها ستعيق عمليات سلاح الجو الإسرائيلي وتشكل «خطراً» على طياريه في سماء إسرائيل. ويستذكر الاسرائيليون، في هذا المجال، تجربة تقريب الصواريخ المصرية على قناة السويس في أوائل السبعينات؛ حيث سببت تلك الصواريخ مشكلات كثيرة لسلاح الجو الإسرائيلي أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. ويقول الإسرائيليون: صحيح أن أسلحة غربية وأميركية بيعت للأردن في الماضي، لكن تزويد الأردن بأسلحة إضافية ذات نوعية عالية «يشكل بالتأكيد عاملاً جديداً في المنطقة، ويفرض على إسرائيل العمل بكل الطرق لإبعاده» (**المصدر نفسه**). وفي الإطار نفسه، نقل عن مصادر أمنية اسرائيلية قولها: ان اسرائيل في الثمانينات ستعمل كل ما في استطاعتها «كي لا يتكرر وضع مشابه لما حدث على قناة السويس [في مطلع السبعينات]، في منطقة تتواجد فيها مستوطنات يهودية كثيفة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٢، ص ٩).

التهديد بقوة الردع: والرد الذي يجمع الاسرائيليون كلهم على اتباعه، في هذه الحالة، هو أن على اسرائيل أن تعمل بصورة سريعة «لإحباط اتجاه الدول العربية للإخلال بميزان القوى في المنطقة». وبرأي أريئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي، أن أفضل طريقة للرد يمكن أن تتبعها إسرائيل لمواجهة هذه التطورات، هي إعطاء زخم جديد لقوة الردع الإسرائيلية. ويمكن أن يتم هذا بالتركيز على التطور النوعي في الجيش الإسرائيلي؛ وبواسطة تحديد صمامات أمان يدفع المساس بها إسرائيل إلى القيام بعملية. وضرب شارون مثلاً على صمامات الأمان التي يقصدها، بحيازة دولة عربية لسلاح ذري أو «دخول الجيش العراقي للأردن، أو انتهاك مصر لاتفاقية السلام بشكل خطير» (**هآرتس**، ١٥/٢/١٩٨٢). وذهب أهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب إلى أبعد من ذلك، عندما دعا إلى إحياء مفهوم الضربة الاجهاضية المسبقة لمنع امتلاك العرب للقدرة العسكرية. ويحدد ياريف ضرورة «انتهاج أسلوب الضربة الوقائية في حالة توتر علاقاتنا مع الأردن» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٢). كما يدعو إلى مهاجمة سلاح الجو الأردني وسلاح الجو السعودي بما في ذلك طائرات «الأواكس» فور حدوث حالة التوتر «قبل أن تتمكن طائراتهم من دخول أجوائنا» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الإسرائيلية، بطرح موضوع العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية، ومدى صدق الإدارة الأميركية بالتزاماتها إزاء «بقاء» و«أمن» إسرائيل. ويبدو أن مشكلة التزام الولايات المتحدة «بأمن» اسرائيل، دون التخلي عن صداقتها مع بعض الدول العربية، كما يقول اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي، هي المشكلة التي «ستبقى قائمة في وجه الولايات المتحدة وفي وجهنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٤، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٢، ص ١٦). وبرزت، في الأوساط الصحافية الاسرائيلية، ثلاثة تقديرات للموقف